

## باسم الشعب

### أصدر مجلس تنازع الاختصاص القرار التالي:

بعد الاطلاع على أوراق القضية الابتدائية المرفوعة لدى المحكمة الابتدائية بالمحكمة الادارية تحت عـ 17644 دد في 9 جانفي 1999 من المدعي سامي البرقاوي ضد المدعي عليه المكلف العام بتراعات الدولة في حق وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وبعد الاطلاع على القرار الوقي الصادر عن تلك المحكمة في 27 ديسمبر 2002 والقاضي بارجاء النظر في القضية واحالة ملفها على مجلس تنازع الاختصاص للنظر في مسألة الاختصاص.

وبعد الاطلاع على قرار السيد الرئيس الأول لمحكمة التعقيب بوصفه رئيسا لمجلس التنازع المؤرخ في 18 جانفي 2003 والقاضي بتعيين السيد رؤوف المراكشي عضوا مقرررا لتهيئة القضية وعلى تقريره المؤرخ في 20 جانفي 2003. وبعد الاطلاع على باقي الوثائق المظروفة بالملف.

وبعد الاطلاع على القانون الأساسي عـ 38 دد لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 والمتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الادارية واحداث مجلس تنازع الاختصاص.

## من الوجهة الاجرائية :

حيث اقتضى الفصل 9 من القانون الأساسي المشار إليه بالطالع انه إذا صدر عن احدى المحاكم العدلية أو احدى الهيئات القضائية بالمحكمة الادارية حكم غير قابل للطعن يقضي بعدم الاختصاص بناء على أن النزاع لا يرجع لها بالنظر ورأت المحكمة التابعة للجهاز المقابل عند رفع النزاع لديها أنه خاضع للمحكمة المتخلية فعليها أن تصدر حكماً معللاً غير قابل لأي طعن ولو بالتعقيب يقضي باحالة ملف القضية على مجلس النزاع للنظر في مسألة الاختصاص.

وحيث يتبين من الحكم عـ4435 عدد الصادر عن المحكمة الابتدائية بتونس في 8 جويلية 1998 والقاضي برفض الدعوى لعدم الاختصاص الحكمي لكونها ترمي إلى اثاره مسؤولية الادارة إنما هي نفسها موضوع القضية المعروضة على المحكمة الابتدائية الادارية وبين نفس الخصوم باعتبار أن الدعويين مقامتان من نفس المدعي ضد نفس المدعي عليه ومن جراء نفس الاضرار المدعي بها في القضيتين والناجمتين عن سقوط حجارة من العمارة الكائنة بنهج علي باش حامة يوم 26 جانفي 1995 .

وحيث يتبين من أوراق القضية ان المدعي أدلى بصورة فوتوغرافية من كل من محضر الاعلام بالحكم الابتدائي العدلي المشار إليه المحرر بواسطة عدل التنفيذ فرحات القمري تحت عـ31398 عدد في 22 جويلية 2002 وشهادة في عدم استئناف الحكم المدني المذكور مضمنة بكتابة محكمة الاستئناف بتونس تحت عـ23909 عدد في 7 سبتمبر 2002 .

وحيث انه طالما ثبت صدور حكم سلبى لا رجوع فيه من المحكمة العدلية في نفس الموضوع المعروض على المحكمة الادارية الذي ذهبت هي الاخرى إلى عدم اختصاصها بالنظر في النزاع فقد تحققت شروط الفصل 9 من القانون الأساسي المشار إليه.

وحيث استوفى قرار الاحالة على المجلس بقية أوضاعه وصيغه القانونية مما يتعين معه قبول التعهد.

### من الوجهة الواقعية :

حيث تفيد وقائع القضية كما جاء بالقرار الوقي المشار إليه بالطالع والأوراق التي انبنى عليها أن المدعي عرض لدى المحكمة الابتدائية الادارية تحت عـ17644-د في 9 جانفي 1999 أنه لما كان يوم 26 جانفي 1995 مارا بنهج علي باش حامية بتونس سقطت على رأسه حجارة من العمارة عـ14-د الأمر الذي تسبب له في أضرار بالغة كانت موضوع محضر بحث جزائي لدى مركز الامن بمدينة الغلة تحت عـ275-د في 26 جانفي 1995 وقع حفظه من طرف وكالة الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس تحت عـ29036-د في 22/7/1995 وانه اتضح من محضر البحث المشار إليه أن العمارة في تصرف وزارة أملاك الدولة التي تعتبر المسؤولة المدنية عليها طبق الفصل 96 من م ا ع طالبا الاذن بعرضه على اخصائي في الاعصاب لتحديد نسبة السقوط الحاصلة له والتي على ضوءها سيقع تقديم الطلبات المدنية.

وحيث أجاب المدعي عليه بان الدعوى سقطت بمرور الزمن طبق الفصل 115 من م ا ع وبأن مرد سقوط الحجرة من العمارة المذكورة هو التغييرات التي أحدثتها الشاغلون للطابق الارضي بما الأمر الذي أدى إلى وقوع تصدعات بهيكل العمارة كما يثبتها تقرير مركز التجارب وتقنيات البناء مضيفا أن شركة مشهد مقني اعترفت في شخص ممثلها القانوني بوقوع الحادث المشار إليه وعبرت عن استعدادها للقيام بالاشغال والاصلاحات الضرورية بسطح العمارة لتفادي حصول حوادث جديدة طبقا جاء بالمكتوب الموجه له منها في 1 فيفري 1995 وانه طالما هي التي تشغل الطابق الارض من العمارة بموجب التسويغ فانه من المتجه القيام عليها مباشرة طبق الفصل 97 من م ا ع طالبا الحكم برفض الدعوى لسقوطها واحتياطيا بعدم سماعها لانعدام الأساس القانوني.

## من الوجة القانونية:

حيث اقتضى الفصل الأول من القانون الأساسي المشار إليه بالطالع أن المحكمة الادارية تختص بالنظر في دعاوي مسؤولية الادارة المنصوص عليها بالقانون عـ40 لسنه 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972.

وحيث اقتضى الفصل 2 (الجديد) من القانون عـ40 لسنه 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 والمتعلق بالمحكمة الادارية طبقا وقع تنقيحه بالقانون الأساسي عـ39 لسنه 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 ان المحكمة الادارية تنظر بميثاقها القضائية المختلفة في جميع النزاعات الادارية عدا ما اسند لغيرها بقانون خاص.

وحيث اقتضى الفصل 17 الجديد من ذلك القانون طبقا وقع تنقيحه بنفس القانون الأساسي المشار إليه أن الدوائر الابتدائية تختص بالنظر ابتدائيا في الدعاوي الرامية إلى جعل الادارة مدينة من أجل أعمالها الادارية غير الشرعية أو من أجل الاشغال التي أذنت بها أو من أجل أضرار غير عادية ترتبت عن احد انشطتها الخطرة.

وحيث انه طالما ان الدعوى تتعلق بجر ضرر ناجم عن الهدام أو سقوط بعض بناء تقدمه أو لعدم القيام بحفظه أو لخلل في بنائه وما كان تابعا لذلك البناء والمتمثل في حجارة فهي تتعلق والحالة تلك باشغال أو اضرار عادية ناجمة عن نشاط الادارة العادي كعموم المالكين فان النزاع يكتسي صبغة عدلية .

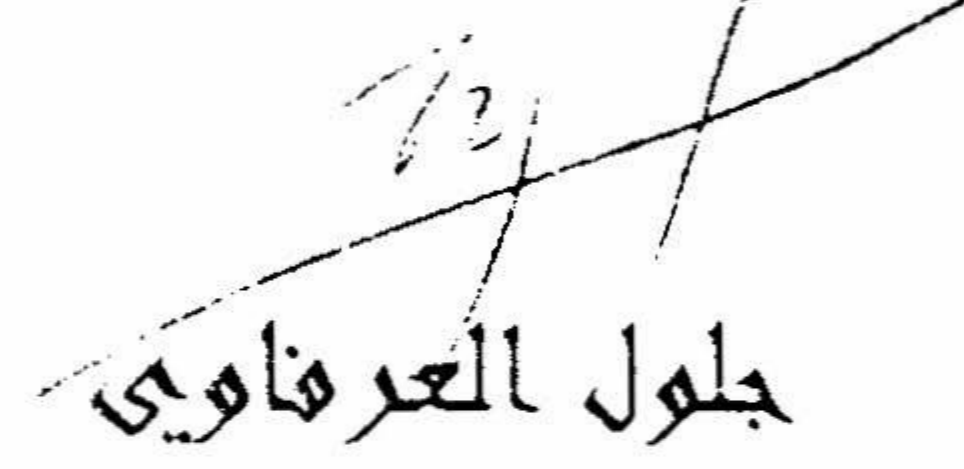
وحيث اقتضى الفصل 9 من القانون الأساسي عـ38 المشار إليه في إحدى فقراته الأخرى، أنه إذا أقر المجلس اختصاص المحكمة المتعهدة أولا فان حكمها الصادر بعدم الاختصاص يصبح ملغى.

ولهذه الأسباب

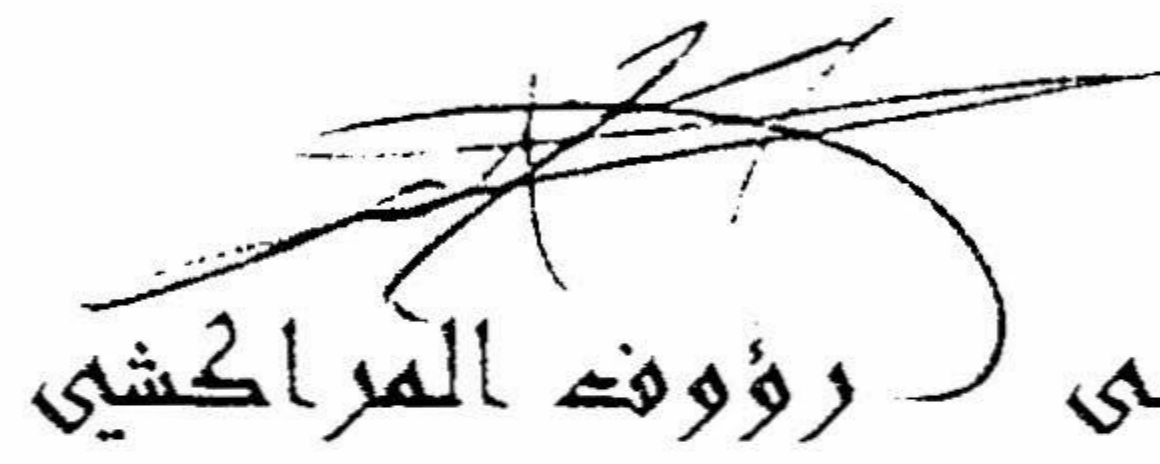
قرر المجلس أن النزاع المعروض عليه من اختصاص جهاز القضاء العدلي  
واعتبار الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بتونس تحت عـ4435 عدد في  
8 جويلية 1998 ملغى.

وقد صدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم الثلاثاء 11 مارس 2003 عن  
مجلس تنازع الاختصاص المتركب من رئيسه الرئيس الأول لمحكمة التعقيب  
السيد المبروك بن موسى واعضائه السادة رؤوف المراكشي وبلقاسم اليراح ومنير  
انصريدي ومحمد القلسي ومحمد فوزي بن حماد والحبيب جاء بالله وبحضور  
كاتب الجلسة السيد جلول العرفاوي.

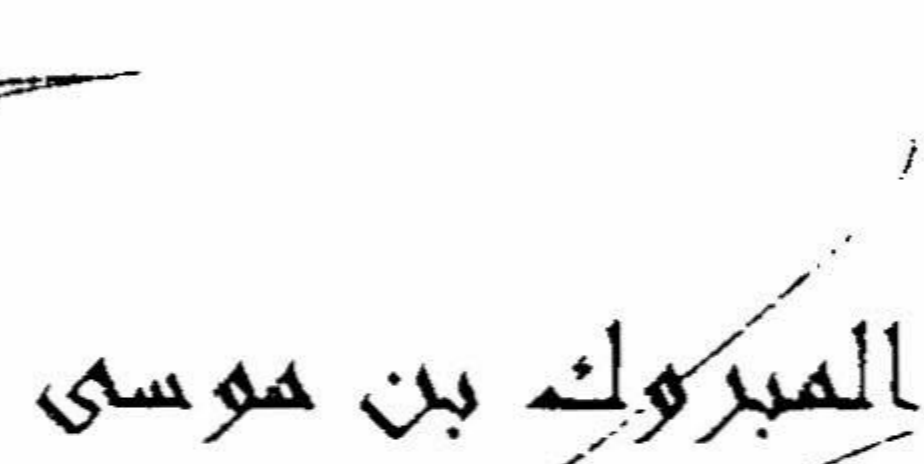
كاتب الجلسة

  
جلول العرفاوي

العضو المقرر

  
رؤوف المراكشي

رئيس المجلس

  
المبروك بن موسى